مفهوم الحاجات فى الاسلام
وأثره على النمو الاقتصادى

دكتور عبدالله عبدالعزيز عابد
كلية التجارة ـ جامعة الأزهر
القاهرة

مقدمـــــــــة :

إن الاستهـلاك ـ الذي يتمثل فى اشباع الحاجات ـ يعتبر الحلقة الأخيرة فى النشاط الاقتصادى، لأي مجتمع. وعلى أساس نظرة النظام الاقتصادي، المتبع، لمفهوم الحاجات وترتيبه لها، تتحدد مدى قدرته على استخدام المتاح له من الموارد فى إشباع حاجاته الحقيقية.

ويقوم النظام الرأسمالي ـ أساساً ـ على دافع المصلحة الشخصية. ويمثل سعي ملاك وسـائـل الانتـاج لتحقيق أقصى ربح ممكن الصورة الأساسية للمصلحة الشخصية فى إدارة النشاط الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي. ومن هنا يأتى اعتراف النظام الرأسمالى بالحاجات واهتمامه بها فى حدود ماتسهم به فى تحقيق الأرباح لهذه الفئة، وذلك بغض النظر عن درجة الحاحها. ويترتب على هذه النظرة أن تصبح حركـة النشـاط الاقتصادي، فى المجتمع الرأسمالي، فى غير الاتجاه الصحيح. ويشكل هذا ـ فى رأينا ـ أهم الأسباب وراء انحرافات النظام الرأسمالي.

ويدرك النظام الاشتراكي أهمية الحاجات ودورها الفعال فى تحديد نمو المجتمع وتطوره. والنظام الاشتراكي ـ فى تصور دعاته ـ هو المرحلة الأولى للشيوعية. ولذلك نجده يسعى للتحكم فى تطور المجتمع، ويحاول دفع نموه نحوها بسرعة، ويستعين بمفهوم الحاجات فى هذا الصدد. ويستند النظام الاشتراكى، فى تحديده لمفهوم الحاجات، إلى الفلسفة الماركسية ـ اللينينية، وهى ـ كما نعلم ـ فلسفة مادية

ملحدة، تعوزها المعقولية وتفتقر إلى الأساس الصحيح . ولذلك تأتى نظرة النظام الاشتراكي إلى مفهوم الحاجات غير متفقة مع حقيقتها، وتكون ـ لذلك ـ حركة النشاط الاقتصادي، للمجتمع الاشتراكي، فى غير الاتجاه الصحيح . ويعتبر هذا ـ فى رأينا ـ من أهم الأسباب ، التى تفسر تعثر النظام الاشتراكي .

والاسلام دين من وضع الخالق، سبحانه وتعالى، وهو العليم بكل أمر والحكيم فى كل تقدير . ولذلك تأتى معالجة الاسلام لكافة الأمور معالجة تستند إلى المعرفة بحقائقها وتتفق مع طبائعها . وينطبق هذا القول على التنظيم الاسلامى للنشاط الاقتصادي، فى مجموعه وفى جزئياته . ولذلك فإنه من الطبيعى أن يأتي النشاط الاقتصادي، فى المجتمع المسلم، متناسقاً متآزراً رتيباً محققاً لأفضل النتائج .

وتقوم الحاجات بتوجيه النشاط الاقتصادي للمجتمع المسلم، بشكل متميز . ومن هنا يكتسب تحديد مفهوم الحاجات فى الاسلام أهمية كبيرة من الناحية النظرية . ذلك أن أية محاولة لتنظير الاقتصاد الاسلامي لابد وأن تبدأ بتحديد مفهوم الاسلام للحاجات، حتى يكتب لها التوفيق . وبالاضافة إلى هذا يكتسب تحديد مفهوم الحاجات ، فى الاسلام، أهمية عملية ـ تتمثل فى تحديد أهداف السياسة الاقتصادية للمجتمع المسلم وتوجيهها الوجهة التى تخدم أهدافه .

كذلك، لايخفى ما لدراسة مفهوم الحاجات، فى الاسلام، من أهمية كبيرة فى مجال التربية الاسلامية . ذلك أن هذه الدراسة تكشف عن أن تصور الاسلام للحاجات يسهم فى تحقيق أفضل أداء للنشاط الاقتصادي للانسان، ويمكنه من أداء رسالته، فى الحياة بأحسن شكل ممكن . وبذلك لايكون أمام المجتمع ، فى هذه الحالة، إلا السعى إلي تعميق المفاهيم الاسلامية فى هذا الصدد، والعمل على ترسيخها فى ضمائر الأفراد .

وإذا كانت الدول الاسلامية تُصنَّف، فى الوقت الراهن، ضمن مجموعة الدول المتخلفة، إلا أن نظرة بسيطة تكفى لبيان أنه ليس ثمة علاقة بين الأخذ

بالاسلام وبين تخلف الدول الاسلامية وأن الفهم غير الصحيح للاسلام والبعد عن التطبيق الواعى له هما السر وراء هذا التخلف من بعد تقدم لن تعرف البشرية له مثيلاً. فالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والرقي الخلقي والفكري والثقافى مظاهر لازمة للمجتمع المسلم، وذلك لأنها تعتبر انعكاساً مباشراً لعمارة الأرض، التى يجعلها الاسلام وظيفة أساسية للانسان فى الحياة. وتكييف الاسلام لمفهوم الحاجات يساهم فى تحقيق معدل عال للنمو كما يدفعه فى الاتجاه الصحيح.

ونناقش، فى هذه الدراسة، الموضوعات التالية:

١ ـ تعريف الحاجات فى الاسلام.

٢ ـ ترتيب الحاجات فى الاسلام.

٣ ـ خصائص الحاجات فى الاسلام.

٤ ـ أثر تكييف الحاجات فى الاسلام على النمو الاقتصادى.

١ ـ تعريف الحاجات فى الاسلام:

رغم تعرض كثير من الكتابات فى الاقتصاد الاسلامى إلى موضوع الحاجات، إلا أن معظم هذه الكتابات لم يهتم بوضع تعريف محدد لها، أو أنه عمد إلى نقل تعريف أو آخر من الفكر الوضعي ـ خاصة الرأسمالي. وبالاضافة إلى أن هذا ينطوى على خطأ منهجي، فانه يجعل تناول الموضوع ـ فى ذاته ـ غير موفق. ونرى أنه يجب البحث عن تعريف محدد لمفهوم الحاجات فى الاسلام، يعكس مكانتها ودورها فى التنظيم الاسلامي للنشاط الاقتصادى.

ويتضمن الاسلام تنظيماً شاملاً لكافة جوانب نشاط الانسان فى الحياة، بما فيها الجانب الاقتصادي. ولكي يمكن التعرف على ماهية التنظيم الاقتصادي فى الاسلام، يلزم البدء بتحديد طبيعة وجود الانسان ذاته ورسالته فى الحياة، ودور الجانب الاقتصادي فيها. والطريق الصحيح لمعرفة ذلك، هو مايخبرنا به الله، سبحانه وتعالى، خالق الانسان وماعدا الانسان، كما هو مبين فى المصادر

الاسلامية من قرآن كريم وسنة نبوية واجتهادات فقهاء المسلمين.

والحقيقة الأساسية التى يستمدها كل دارس لهذه المصادر هى أن الله، سبحانه وتعالى، خالق كل شىء، وأن الانسان هو خليفة الله، سبحانه وتعالى، فى الأرض. فيقول سبحانه وتعالى ﴿**هو الذى خلق لكم مافى الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شىء عليم. وإذ قال ربك للملائكة انى جاعل فى الأرض خليفة...**﴾ البقرة / ٢٩ ـ ٣٠. كذلك يقول الرسول، ﷺ (ان الدنيا حلوة خضرة، وان الله تعالى مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون)(١).

والله، سبحانه وتعالى، قد خلق الانسان واستخلفه فى الأرض لغاية. فيقول سبحانه وتعالى: ﴿**وماخلقت الجن والانس إلا ليعبدون..**﴾ الذاريات/٥٦. وتبين هذه الآية الكريمة أن الانسان خلق لعبادة الله، سبحانه وتعالى. ولكنه، سبحانه وتعالى، يقول فى موضع آخر: ﴿**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**﴾ هود /٦١.

ويستفاد من هذه الآية الكريمة، أن الانسان مكلف من قبل الله، سبحانه وتعالى، بعمارة الأرض. ولايجب تصور أى تضارب بين أن غاية خلق الله، سبحانه وتعالى، للانسان هى عبادته، من ناحية، وأنه مكلف أمامه، سبحانه وتعالى، بعمارة الأرض من ناحية أخرى. بل على النقيض من ذلك، فإن انعام النظر فى طبيعة كل منهما يكشف عن توافق تام بينهما. وهذا التوافق ينتج من كون عمارة الأرض ذاتها موضوعاً للعبادة. فالذى يمحص فى العبادة يجد أنها تشمل كل عمل طيب، يقصد به وجه الله، سبحانه وتعالى. فكل الأعمال التى تتكون منها عمارة الأرض تدخل فى صميم مفهوم العبادة.

ويتدرج الأمر بعمارة الأرض من قوله سبحانه وتعالى: ﴿**فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله. واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون**﴾ الجمعة / ١٠. مرورا بكل صور عمارة الأرض، حتى قوله ﷺ:«مامن مسلم يزرع

زرعاً فيأكل منه طير، أو إنسان، أو بهيمة الا كان له بها صدقة»(٢) كما يقول، ﷺ أيضاً: «مامن امرىء يحى أرضاً. فتشرب منها كبد حرى أو يصيب منها عافية، إلا كتب الله له به أجراً» (٣) ومفهوم عمارة الأرض يشمل كافة نواحى النشاط الانسانى فى الحياة، ابتداء من الدعوة للدين، مروراً بمحاربة الاستضعاف ونشر العدل وإشاعة الأمن والسلام، وانتهاء بعمارة الأرض فى شكلها المادي، مثل أعمال الزراعة، والصناعة ومايتولد عنها من أنشطة... الخ.

واستمرار الحياة، ذاتها، يضفى على عملية عمارة الأرض طابعاً مستمراً. كذلك فإن طبيعة عملية عمارة الأرض إلى جانب انتشار الانسان فى الأرض وسعيه المستمر نحو الانتفاع بخيراتها والكشف عن أسرارها وتطويره الدائم لفنون الانتاج يجعل نطاق عملية العمارة فى تزايد مستمر ويضفى عليها طابعاً متزايداً.

وعمارة الأرض عملية تستلزم توافر الطاقات اللازمة للقيام بها. وأهم تلك الطاقات ـ فى رأينا ـ الطاقات الانسانية، وهى عبارة عن تلك الطاقات التى أودعها الله، سبحانه وتعالى، فى الانسان، لهذا الغرض ـ سواء كانت طاقات بدنية أم ذهنية أم روحية، وسواء كانت طاقات فردية تكمن فى الفرد أم طاقات جماعية تكمن فى الجماعة. وترجع أهمية الطاقات الانسانية إلى أن الانسان هو مصدرها، وهو خليفة الله، سبحانه وتعالى، والمكلف منه بأمر عمارة الأرض.

وإلى جانب الطاقات الانسانية توجد «الطاقات المادية». والطاقات المادية قد تكون طاقات أودعها الله، سبحانه وتعالى، فى الأرض وهى «الطاقات الطبيعية»، كما قد تكون طاقات تمكن الانسان، بالاستعانة بالطاقات الطبيعية، من تكوينها فى فترات سابقة، وهى «الطاقات الرأسمالية».

ومن مجموع الطاقات الانسانية والطاقة المادية تتكون «طاقات المجتمع»، التي يستعين بها الانسان فى القيام بعملية عمارة الأرض. ومن المعروف أن هذه الطاقات ـ بطبيعتها ـ تفنى نتيجة لاستخدامها فى عملية العمارة. وينتج من هذا أن

الاضطلاع بمسئولية عمارة الأرض، وهى عملية مستمرة ومتزايدة كما رأينا، يفرض على الانسان ليس مجرد تجديد طاقاته فحسب، وإنما إنماؤها ـ باستمرار. وسنستخدم مفهوم «إنماء الطاقات» بمعنى تجديدها وإنمائها ـ فى ذات الوقت، كما نعتبره هدف النشاط الاقتصادي للانسان فى المجتمع المسلم.

وبطبيعة الحال لايمكن للانسان إنماء طاقاته إلا باستهلاك السلع اللازمة لهذا الغرض. وذلك بعد أن يقوم ـ عادة ـ بانتاجها باستخدام الموارد المتاحة له. معنى هذا أن حرص الانسان على إنماء طاقاته يولد لديه مطالب تجاه الموارد المتاحة له. ونرى أن هذه المطالب هى أساس الحاجات الانسانية.

والاسلام فى تنظيمه لاستخدام الانسان للموارد المتاحة له لايعترف بمجموعة من المطالب، أهمها:

١ ـ المطالب بالنسبة للمحرمات، مثل الخمر، وهى تؤدى إلى تبديد طاقات الانسان لا إلى إنمائها،

٢ ـ المطالب التى تعكس ترفا، وتحريم الاسلام للترف أمر معروف، والترف هو التنعم بمعنى التوسع فى ملاذ الدنيا وشهواتها، (٤) ولذلك فإنه لايساهم فى إنماء الطاقات بل يؤدى إلى تبديدها،

٣ ـ المطالب التى تنطوى على إسراف (أو تبذير)، وتحريم الاسراف فى الاسلام أمر معروف ـ أيضاً، والاسراف هو تجاوز القصد والاعتدال(٥)، وبذلك يمكن فهم الاسراف، فى ـ المجال الاقتصادى ـ على أنه استخدام للأشياء إلى حد لايحقق نفعاً. ويستخدم الانسان الأشياء (مأكل، ملبس، مسكن...) بغية تحقيق نفع، يتمثل فى إنماء طاقاته، فكأن تحريم الاسلام للاسراف يعنى عدم اعترافه بمطالب الانسان ـ فى المجالات التى يحلها ـ الا بالقدر الذى يؤدى إلى إنماء طاقاته.

والأمور السابقة سوف تكون محلا لمناقشة أكثر تفصيلاً فيما بعد، إلا أنها تبين لنا أن الاسلام فى تنظيمه للنشاط الاقتصادى لايعترف بأية مطالب للانسان تجاه الموارد المتاحة له إلا فى المجالات وفى الحدود التى تؤدى إلى إنماء طاقاته. وبذلك يبدو لنا أن الاسلام يعتبر إنماء الطاقات شرطاً أساسياً لكى يصدق وصف الحاجة على أى مطلب للانسان تجاه الموارد المتاحة له. ولذلك يمكننا تعريف الحاجة بأنها عبارة عن مطلب للانسان تجاه الموارد المتاحة له يؤدى تحقيقه إلى إنماء طاقاته اللازمة لعمارة الأرض.

ومن تدبرنا للتعريف السابق نجد أنه:

١ ـ يربط بين اعتراف الاسلام بالحاجة وبين إنماء طاقات المجتمع، ويعنى هذا أن أي مطلب لايتولد عن إنماء طاقات المجتمع لايصدق عليه وصف الحاجة ولايقر الاسلام اشباعه ولايخرج عن كونه مجرد رغبة (ترفيه)، ويضمن هذا تركيز استخدام موارد الانتاج المتاحة فى إشباع الحاجة الحقيقية للانسان،

٢ ـ يضع الحاجات عند قمة التنظيم الاقتصادي فى المجتمع، ويجعلها ـ بالتالى ـ حلقة الوصل بين التنظيم الاقتصادي وبين عمارة الأرض. وهذا من شأنه أن يضمن استخدام كل الموارد المتاحة للمجتمع فى أغراض العمارة،

٣ ـ يكشف عن الطابع الوظيفى للحاجات فى التنظيم الاسلامي للنشاط الاقتصادى، ويتمثل هذا الدور فى إنماء طاقات المجتمع بالشكل الذى يمكنه من القيام بعمارة الأرض بأفضل شكل ممكن.

٢ ـ ترتيب الحاجات فى الاسلام

رأينا أن الحاجات عبارة عن مطالب تتولد عن محاولة إنماء طاقات المجتمع المسلم. ولذلك فإن الاسلام يقرها، بل ويأمر باشباعها. فيقول، سبحانه وتعالى: ﴿**ياأيها الذين آمنوا كلوا من طيبات مارزقناكم**...﴾ البقرة / ١٧٢.

كذلك يقول تعالى : ﴿**يا بنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد، وكلوا واشربوا ولاتسرفوا** . . .﴾ الاعراف / ٣١ . ويقول الرسول ، ﷺ : «كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا فى غير إسراف ولا مخيلة»(٦) .

إلا أنه تجب ملاحظة أن كل الحاجات ليست على نفس الدرجة من الالحاح ـ بالنسبة لإنماء الطاقات، وإشباع كل منها ليس على نفس الدرجة من الأهمية له . فلايمكن ـ مثلا ـ أن تتعادل حاجة الانسان إلى الطعام مع حاجته إلى العطور، مع أن كليهما يؤدى إلى إنماء طاقات الفرد المسلم .

ومن تمعننا لنظرة الاسلام للحاجات، نجد أنه يرتبهاترتيباً مميزاً، ويستند ـ فى ذلك ـ إلى معيار معين، وهو مدى الحاح الحاجة لإنماء طاقات المجتمع . ولقد سبق أن حددنا أن إنماء طاقات المجتمع هو هدف النشاط الاقتصادى، للمجتمع المسلم . معنى هذا أن الاسلام يرتب الحاجات حسب درجة مساهمتها فى تحقيق الهدف من النشاط الاقتصادي . ومما لاشك فيه هو أن مثل هذا المعيار ينم عن تقدير حكيم للأمور، ويزيد من فعالية تحقيق هذا الهدف .

إلا أن بعض كتاب الاقتصاد الاسلامي يقوم بترتيب الحاجات، بالشكل الذى يتبعه الأصوليون فى تقسيمهم للمصالح . فالاصوليون يقسمون المصالح إلى ثلاثة أقسام، هى : (٧)

١ ـ المصالح الضرورية : وهى المصالح التى لاتستقيم حياة الناس إلا بها، وإلا اختل نظام حياتهم، وهى تستلزم حفظ خمسة أمور، هى : الدين، النفس، العقل، العرض، المال .

٢ ـ المصالح الحاجية : وهى التى يحتاج إليها الناس لليسر والسعة ورفع المشقة، ولايترتب على فقدانها أى خلل فى حياة الناس، وإنما يصيبهم الضيق والحرج ،

٣ ـ المصالح التكملية أو التحسينية : وهى مايستلزمه السير الرتيب للأمور،

ومايقتضيه تحسين الحياة وجعلها سهلة جميلة، ولايترتب على فقدانها وقوع الناس فى حرج أو ضيق، وإنماء يكون محلاً للاستنكار.

ويقوم بعض كتاب الاقتصاد الاسلامى بتقسيم الحاجات تقسيماً موازياً لتقسيم الأصوليين للمصالح، (٨) إذ يقسمون الحاجات إلى ثلاثة أقسام، هى:

١ ـ الحاجات الضرورية

٢ ـ الحاجات الحاجية

٣ ـ الحاجات التكملية أو التحسينية.

ويلاحظ على هذين التقسيمين اختلاف محل التقسيم. فالمصلحة الشرعية، وهى محل اهتمام الأصوليين، تختلف عن الحاجة ـ التى هي مناط دراسة الاقتصاد الاسلامي. فبينما تتمثل المصلحة الشرعية فى قصد الشارع من الحفاظ على حكم شرعي معين، تعبر الحاجة عن مطلب محدد يستلزم استخدام جزء من موارد الانتاج فى انتاج سلعة ما، يلزم إشباعه لانماء طاقاته. ويقرر الإمام الغزالي تلك الملحوظة بوضوح، ويقول: «أما المصلحة فهي عبارة فى الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة ولسنا نعنى به ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة من مقاصد الخلق فى تحصيل مقاصدهم. لكنا نعنى بالمصلحة المحافظة على مقصود الشارع»(٩).

كما نأخذ على التقسيم السابق أنه لايرتبط بهدف التنظيم الاقتصادي فى الاسلام، فى حين أن تقسيماً مثل هذا يجب أن يرتبط بالهدف من النشاط الاقتصادى. فعلى سبيل المثال، لانرى مغزى اقتصادياً من التفرقة بين الضروريات والحاجيات، ذلك لأن التنظيم الاقتصادي فى الاسلام لايهتم بمجرد بقاء الفرد حياً، ومايتولد عن ذلك من ضروريات فقط، وإنما يهتم بالمحافظة على الفرد المسلم حياً قادراً على العمل والاسهام الفعال فى النشاط الاقتصادي، ومايتولد عن ذلك من ضروريات وحاجيات، فى نفس الوقت. ومع ذلك تبقى للتفرقة بين المصالح الضرورية والمصالح الحاجية أهميتها الكبيرة من الناحية

الفقهية، وتتمثل هذه الأهمية فى نشأة الأحكام وتطبيقها(١٠).

ومن هنا فاننا نقترح التقسيم التالى للحاجيات:

أ ـ حاجات الكفاية : وهى عبارة عن تلك الحاجات، التى يلزم اشباعها حتى يمكن الحفاظ على الفرد المسلم حياً قادراً على الاسهام فى النشاط الاقتصادى للمجتمع،

ب ـ الحاجات الكمالية : وهى عبارة عن الحاجات التى تتولد عن السعي لتحسين الحياة وتجميلها، وتعمل على حفز الفرد لبذل أقصى طاقاته حتى يتمكن من إشباعها،

جـ ـ الرغبات الترفيه : وهي ليست حاجات حقيقية، وذلك لأنها لاتسهم فى إنماء طاقات المجتمع فضلاً عن أنها تبددها.

ونناقش التقسيم المقترح، فيما يلى:

١/٢ : حاجات الكفاية

رأينا ـ فيما سبق ـ أن الله، سبحانه وتعالى، كلف الانسان فى حياته الدنيا بعمارة الأرض. ولـذلـك فمن الطبيعي ألا ينحصر اهتمام التنظيم الاسلامي للنشاط الاقتصـادى فى ـ مجرد ـ الحفاظ على حياة الانسان، وإنما يمتد إلى الحفاظ على الانسان قادراً على المساهمة الفعالة فى نشاط المجتمع. ولايحتاج الأمر إلى الكثير من التمحيص لإدراك أن هذا الهـدف يتحقق عند «حد الكفاية»، المعروف فى الفقه الاسلامي. وهذا هو الذى جعلنا نطلق مفهوم «حاجات الكفاية» على تلك الحاجات التى تنشأ عن محاولة الحفاظ على الانسان قادراً على المساهمة الفعالة فى نشاط المجتمع.

ومن التحـديد السـابق لحاجـات الكفـاية يتضـح أنها تضم مستـويين من الحاجات. المستوى الأول يضم تلك الحاجات التى يلزم اشباعها للحفاظ على

حياة الانسان المسلم. وهى تقابل مفهوم «الضرورات» المعروف فى الفقه الاسلامي. ولذلك سنطلق عل هذا المستوى من الحاجات «الحاجات الضرورية». أما المستوى الآخر فيضم الحاجات التى تتولد عن محاولة الوصول بالانسان من مجرد الحياة إلى القدرة على المساهمة الفعالة فى نشاط المجتمع ـ أى إلى حد الكفاية. وفيما يلى نناقش هذين المستويين ، بشىء من التفصيل.

٢/ ١ أ ـ الحاجات الضرورية

ويندرج تحت هذا المستوى تلك الحاجات التى لامناص من اشباعها للحفاظ على حياة المسلم. وباستقراء معالجة الاسلام للحاجات الضرورية نجد أن مفهوم الحياة التى يحرص عليها الاسلام لاينحصر فى الحياة بمعناها الضيق ـ الذى يتمثل فى مظهرها البدنى، وإنما يعنى الحياة بمعناها الواسع، الذى يشمل، إلى جانب مظهرها البدني، الدين والعقل والنسل.(١١) يتضح من هذا أن مفهوم الحاجات الضرورية أوسع من مضمون حد الكفاية الذى قال به دافيد ريكاردو وغيره من المفكرين الرأسماليين. ويعكس هذا النظرة الشاملة للاسلام عند تنظيمه لحياة الانسان، إذا ماقورن بالفكر الوضعي.

ومجرد الحفاظ على حياة الانسان ليس هو الغاية النهائية التى يسعى إليها التنظيم الاسلامى للنشاط الاقتصادى، إلا أن الاسلام يدرك فى ذات الوقت أن الحياة، بمعناها السابق، هى شرط كل تحرك فعال. ولذلك نجد أن الاسلام يولى الحاجات الضرورية أهمية كبيرة ويكفل اشباعها بطرق عديدة. فالاسلام زاخر بمجموعة متكاملة من الضمانات لاشباع الحاجات الضرورية لكل أفراد المجتمع المسلم.

والوسيلة الأولى ، فى هذا الصدد، تتمثل فى حث الاسلام الافراد لاشباع حاجاتهم الضرورية، عن طريق العمل والكسب. ولقد رأينا ـ فيما سبق ـ أن

الاسـلام يأمر الانسان باشباع حاجاته، بصفة عامة. وبالاضافة إلى هذا يحث الاسلام على إشباع هذه الحاجات لكل فرد لم يتمكن من اشباعها بوسائله الذاتية. وتبلغ عظمة الاسلام فى الدعوة إلى هذا أن الله ـ سبحانه وتعالى، يضيفها إلى ذاته الجليلة. ففى الحديث القدسى: «أن الله عز وجل يقول يوم القيامة ياابن آدم مرضت فلم تعدني، قال يا رب وكيف أعودك وأنت رب العالمين قال: أما علمت أنّ عبدى فلانا مرض فلم تعده، أما علمت أنك لوعدته لوجدتنى عنده؟ ياابن آدم استطعمتك فلم تطعمنى، قال: يارب، كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ قال أمـا علمت أنـه استطعمك عبدى فلان، فلم تطعمه؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندى؟ ياابن آدم، استسقيتك، فلم تسقنى، قال يارب كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال: استسقاك عبدى فلان فلم تسقه، أما أنك لو سقيته لوجدت ذلك عندى:»(١٢) ويخلع صفة الايمان عمن لم يطعم الجائع. فيقول، ﷺ: «ليس المؤمن بالذى يشبع وجاره جائع إلى جنبه»(١٣) كذلك يقرر الاسلام تبرؤ ذمة الله، سبحانه وتعالى، من كل جماعة يوجد فيها جائع. فيقول الرسول ﷺ «أيما أهل عرصة أصبح فيهم أمرؤ جائعا، فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى».(١٤) وفى كل ذلك تقرير صريح لمسئولية كل من الأفراد والدولة عن اشباع الحاجات الضرورية لكل من لم يتمكن من اشباعها بوسائله الذاتية فى المجتمع المسلم.

وأخيراً، فإن الشريعة الاسلامية تقرر مبدأً غاية فى الأهمية بشأن كفالة اشباع الحـاجـات الضرورية، وهـذا المبـدأ هو أن الضرورات تبيح المحظورات(١٥) ومسـألـة إبـاحـة المحـظورات وإن كانت ـ فى الأصـل ـ من اختصاص الدولة الاسلامية، إلا أنها قد تصبح، عملياً، فى متناول الأفراد ـ ذاتهم.

١/٢ - ب : مابعد الضرورة حتى الكفاية :

رأينا أن اضطلاع الانسان بوظيفة عمارة الأرض يستلزم إعداده، بحيث يكون

قادراً على الاسهام الفعال، فى هذا الصدد. وإعداد الانسان عند هذا المستوى لايستلزم إشباع حاجاته إلى الطعام والشراب والملبس والمسكن والعلاج فحسب، وإنما يستلزم ـ أيضاً وفى نفس الوقت ـ إشباع حاجات أخرى، مثل حاجته إلى وسيلة انتقال ملائمة وتمكينه من عمل أو حرفة نافعة ووسائل الانتاج اللازمة، وإلى التعليم والكتب التى يحتاجها لذلك، . . الخ. ومن الملاحظ أنه لايترتب على عدم اشباع هذه الحاجات أى تهديد لحياة الانسان، وإنما يؤدى إلى إضعاف قدرته على الاسهام الفعال فى نشاط المجتمع.

والمعروف أن الاسلام يجيز للفرد أن يأخذ من بيت المال، حتى تتحقق له الكفاية. ويحدد فقهاء المسلمين حد الكفاية بالقدر الذى يجعله يتضمن تهيئة خادم لمن يحتاج إليه والتمكين من الزواج وتهيئة وسائل المواصلات والانتقال المناسبة، وتملك وسائل الانتاج اللازمة للصناع والحرفيين، وتملك مكتبة علمية مناسبة لمن شغلته العلم والبحث.(١٦) ومن هذا يتضح حرص الاسلام على الوصول بالانسان إلى حد الكفاية، الذى يعنى إعداده للمساهمة الفعالة فى نشاط المجتمع، كما رأينا.

وحرص الاسلام على الوصول بالانسان إلى حد الكفاية، من خلال اشباع «حاجات الكفاية» يدل على اهتمامه بتأكيد انسانية كل فرد فى المجتمع. وبالاضافة إلى ذلك فانه يحمل مغزى اقتصادياً، ذا أهمية كبيرة، يتمثل فى زيادة المقدرة الانتاجية لأفراد المجتمع، الأمر الذى يساهم ـ بدوره ـ فى زيادة المقدرة الانتاجية للمجتمع المسلم، ككل. وتتضح هذه الحقيقة إذا ما قارنا موقف كل من الاسلام والنظام الرأسمالى، فى هذا الصدد. فالمعروف أن نسبة كبيرة من الأفراد، فى المجتمع الرأسمالى، تعيش دون مستوى الفقر(١٧) ويعنى هذا ـ بطبيعة الحال ـ عدم مقدرة هؤلاء الأفراد على المشاركة الفعالة فى نشاط المجتمع، وضياع كثير من الفرص الممكنة للنمو أمامه.

والاسلام ، فى تنظيمه للنشاط الاقتصادى، يدرك أهمية وجود حافز قوى لدى الأفراد على الكسب والعمل ويحرص على عدم المساس به . ولذلك نجد أنه يشترط لاشباع حاجات الكفاية عدم المقدرة على إشباع هذه الحاجات بالوسائل الذاتية . ونستدل على هذا من أن الزكاة لاتحل إلا للفقير أو غير القادر على الكسب أو القادر الذى لايجد فرصة للكسب «أو الذى لايمكنه كسبه من تحقيق كفايته» .(١٨)

٢/٢ : الحاجات الكمالية

والحاجات الكمالية عبارة عن تلك الحاجات التى تنشأ من حرص الانسان على تحسين مستوى معيشته وتجميل حياته والارتقاء بها، ولكن فى الحدود التى تسهم فى انماء طاقات المجتمع المسلم وإلا خرجت عن الحاجات التى تكون محل اعتبار فى الاقتصاد الاسلامى . والاسلام يعترف بالحاجات الكمالية ويجيز اشباعها بل ويحث عليه . ويمكن بأن نستدل على هذا من مواضع كثيرة فى القرآن الكريم والسنة النبوية . فيقول سبحانه وتعالى : ﴿**قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق**﴾ الاعراف/**٣٢** ويقول الرسول، ﷺ : «إن الله تعالى جميل يحب الجمال» كذلك يقول : «إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود، فنظفوا أفنيتكم ولاتشبهوا باليهود»(١٩) . وبالاضافة إلى ذلك فإن واقع المسلمين وتاريخهم يؤكدان أن المسلمين لم يعيشوا دائماً عند حد الكفاية أو دونه، بل زادوا عليه وتخطوه ، ولم ينكر الاسلام ذلك عليهم .

واعتراف الاسلام بالحاجات الكمالية والحث على اشباعها يكشف عن حرصه على رفع مستوى المعيشة، فى المجتمع المسلم . فالاسلام دين القوة والعزة والنظافة . كذلك فإن ارتفاع مستوى المعيشة فى المجتمع المسلم من أهم ما يعزز الجهود للدعوة الإسلامية . ولاتقف حكمة الإسلام من إقرار الحاجات الكمالية والحث على اشباعها عند هذا الحد، بل إنها تكشف لنا عن مغزى اقتصادي رائع

يتمثل فى توليد حافز قوي لدى الأفراد على مضاعفة الجهد ومواصلة البذل والعمل، كي يتمكنوا من اشباعها. يتضح هذا من أن الاسلام يترك أمر اشباع الحاجات الكمالية للأفراد، ولايلزم الدولة بشيء بصددها. والنتيجة، هي أن الاسلام يتمكن بذلك من استخدام الحاجات كحافز اقتصادى مؤثر، يدفع - بقوة - على الاسهام فى نشاط المجتمع.

إلا أنه تجب مراعاة أن ترك أمر اشباع الحاجات الكمالية للأفراد لايعنى أن الاسلام يترك لهم تحديد هذه الحاجات وإشباعها، على إطلاقه، وإلا ظهر الانزلاق لجنوح نحو الترف. ولذلك فإن الاسلام يقوم بتربية ضمير المسلم، الذى يحكم سلوكه بالشكل الذى يحول دون وقوعه فى حبائل الترف. ومصادر الشريعة الاسلامية زاخرة بالتوجيهات التى تذم الترف والاسراف والتبذير. . الخ.

وإلى جانب ضمير الفرد المسلم - وهو يشكل أساساً متيناً فى هذا الصدد - توجد هناك قوى اجتماعية أخرى تحول دون تفشى الترف فى المجتمع وتقصر مفهوم الحاجات الكمالية على حاجات حقيقية، تسهم فى إنماء طاقات الانسان. فالدولة الاسلامية تستطيع أن تتخذ من التدابير، المباشرة وغير المباشرة، ما يحول دون تفشى الترف فى المجتمع. ومواقف عمر بن الخطاب فى هذا المجال لاتحتاج إلى بيان. فلقد بلغ من تدخله فى هذا الشأن أنه كان يمشى فى الأسواق ممسكاً بدرته، لتنال كل من يحاول شراء اللحم يومين متتاليين(٢٠). ولكن عظمة عمر بن الخطاب، فى هذا الصدد، تتمثل فى أنه كان يسلك سلوك القدوة. فنراه، مثلا، يحرم الحلوى على أهل بيته. كذلك فإنه أقسم، فى عام المجاعة، ألا يتناول اللحم حتى تتناوله عامة المسلمين(٢١).

واعتراف الاسلام بالحاجات الكمالية لايعتبر حقاً مطلقاً لأي فرد فى المجتمع. فاشباع حاجات الكمالية، يأتى بعد كفالة اشباع الحاجات الكفاية لكل فرد فيه. ذلك أنه لايجوز لأحد الأفراد أن يقوم باشباع حاجاته الكمالية، طالما وجد فى

المجتمع فرد لم يتمكن من إشباع كل حاجات كفايته. فالرسول ﷺ، يقول: «إن الأشعريين إذا أرملوا فى الغزو أو قل طعام عيالهم فى المدينة، جمعوا ماكان عندهم فى ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم فى إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم»(٢٢) ويقول كذلك: «أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى»(٢٣) كذلك فإن تحريم عمر بن الخطاب الحلوى على بيته خير تطبيق لهذا المبدأ.

ويتضمن الاسلام مجموعة من القوى تكفل اعمال هذا المبدأ، بشكل دقيق. فضمير المسلم الفرد، هو من أكبر الضمانات فى هذا الصدد. كذلك فإن مبدأ التكافل بين المسلمين، يعمل على سد الثغرات التى تنتج من ضعف الضمير المسلم أو جنوحه. وأخيرا فإن الدولة الاسلامية لها من السلطات والوسائل ما يكفل تطبيق هذا المبدأ.

٢/٣ : الرغبات الترفية:

الترف ـ كما قدمنا ـ عبارة عن استهلاك غير لازم. ويعنى هذا أن اشباع الرغبات الترفيه لايسهم فى انماء طاقات المجتمع، بل ـ على النقيض من هذا ـ يؤدى إلى إهدار هذه الطاقات. ومن هنا لايصدق على الرغبات الترفية فى الاسلام وصف الحاجات، بالمعنى الذى حددناه سابقاً. فالاسلام لايعتبر الرغبات الترفية حاجات حقيقية، كما يفعل الفكر الوضعي (الرأسمالي والاشتراكي).

والترف محرم فى الاسلام. وليس هناك أدل على تحريمه من زجر الله سبحانه وتعالى، للترفيين وتهديده لهم بمصير سيىء فى حياتهم الدنيا، وتوعده لهم بعاقبة أسوأ فى أخراهم، وذلك فى مواضع كثيرة فى القرآن الكريم. فبالنسبة للمصير السىء للمترفين فى الحياة يقول، سبحانه وتعالى: ﴿**وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة، وأنشأنا بعدها قوماً آخرين. فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون**

لاتركضوا وأرجعوا إلى ما أترفتم فيه ومساكنكم لعلكم تسألون، قالوا ياويلنا إنا كنا ظالمين. فمازالت تلك دعواهم حتى جعلناهم حصيدا خامدين﴾. «الأنبياء/ ١١ ـ ١٥. وبالنسبة للعاقبة السيئة لهم فى الآخرة، يقول، سبحانه وتعالى: **﴿وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال، فى سموم وحميم. وظل من يحموم. لابارد ولاكريم. إنهم كانوا قبل ذلك مترفين﴾**. الواقعة / ٤١ ـ ٤٥.

ولقد حددت الشريعة الاسلامية صنوفا عديدة للترف، ونصت ـ صراحة ـ على تحريمها. ومن ذلك تحريم الحرير والذهب على الرجال، دون النساء. ولئن تعددت الآراء حول العلة وراء هذا التحريم، فمن رأينا أنه يمكن تفسير ذلك اقتصادياً، بعدم نفع، و ـ بالتالى ـ بعدم لزوم هذه الأشياء. فتحريم الحرير والذهب على الرجال يعنى تدريبهم على الخشونة والجدية، التى يجب أن تتوافر للرجال فى حياتهم. فى حين أن إباحتها للنساء تتفق مع طبيعتهن التى تستلزم تربيتهن على الرقة والنعومة وتستوجب منهن التزين لرجالهن. ويصح هذا التبرير لبقية صنوف الترف مثل تحريم الأوانى من الذهب والفضة وتحريم المغالات فى المبانى، وتحريم تزيين الحوائط... الخ(٢٤).

ولاشك أن دائرة الترف المحرم لايمكن أن تقتصر على تلك الأشياء المنصوص عليها صراحة فى الشريعة الاسلامية، بل تمتد لتشمل كل الأشياء التى لاتعبر عن حاجات حقيقية للإنسان، ولايلزم اشباعها لانماء طاقاته وتحديد دائرة الترف المنهى عنه يترك للسياسة الاقتصادية التى تحددها حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمناخية والثقافية لكل مجتمع على حدة، وذلك فى ضوء أحكام الشريعة الاسلامية.

ولتحريم الترف مبررات أخرى، منها أن الترف يؤدى إلى تحويل بعض أفراد المجتمع إلى فئة خاملة متكاسلة تناهض كل إصلاح وتعرقل كل تقدم. وقد تتمكن من الامساك بزمام الأمر فى المجتمع، فتدفع به فى اتجاه غير الذى يجب أن يسير

فيه نمو المجتمع الاسلامى. فيقول سبحانه وتعالى: ﴿**وما أرسلنا فى قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا بما أرسلتم به كافرون**﴾. سبأ/ ٣٤، كذلك يقول: ﴿**وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً**﴾ الاسراء/ ٦١.

كذلك من مبررات تحريم الترف أيضاً، أن اتراف فئة فى المجتمع تكون على حساب فئات أخرى فى هذا المجتمع، وذلك بحجب جزء من امكانيات هذا المجتمع عن انتاج ضروريات الفئات الفقيرة، وتحويلها لانتاج سلع الترف. ويعرض الإمام علي بن أبى طالب تلك الحقيقة بايجاز فى قوله: «ماجاع فقير، إلا بما متع به غني(٢٥)».

٢/ ٤: ملاحظات على التقسيم السابق للحاجات

ويهمنا أن نورد بعض الملاحظات على التقسيم المقترح، وهى:

أولا: أن هذا التقسيم يهتم بالتحديد النظرى لتقسيم الحاجات، من حيث أهمية كل منها لانماء طاقات الانسان باعتباره هدف النشاط الاقتصادي فى الاسلام. معنى ذلك أن هذا التقسيم لايتطرق إلى تسمية الحاجات التى تقع داخل كل قسم، فهذا أمر يخرج عن نطاق الدراسة النظرية، ويدخل فى مجال السياسة العملية. والسبب فى ذلك هو أن تحديد الحاجات التى تقع داخل كل قسم يتوقف على الظروف التى يعيشها كل مجتمع على حدة. فما يصنف تحت أحد الأقسام فى مجتمع ما، يصنف تحت قسم آخر فى مجتمع غيره، أو فى نفس المجتمع فى وقت آخر. فالحاجة إلى وسائل التدفئة تعتبر ضمن حاجات الكفاية بالنسبة لبلاد الشمال، فى حين أنها لاتعدو أن تكون من بين الحاجات الكمالية فى بلاد الطقس المعتدل. كذلك فإن الحاجة إلى السيارة تعتبر اليوم من حاجات الكفاية فى كثير من المجتمعات، بعد أن كانت من قبيل الحاجات الكمالية. وباختصار، فإن تحديد الحاجات التى يضمها كل قسم وتسميتها أمر يخرج عن نطاق الدراسة النظرية،

ويقع فى صميم اختصاص السياسة الاقتصادية لكل مجتمع على حدة.

ثانيا : أن هذا التقسيم ليس ثابتاً، ولكنه ذو طابع حركي. إذ إنه يتغير بتغير الظروف، كما يتطور مع تطور الزمن. فيما يعتبر من حاجات الكفاية تحت ظروف معينة، قد يعتبر كذلك تحت ظروف أخرى. كذلك فإن إحدى الحاجات الكمالية للانسان فى مجتمع معين فى وقت من الأوقات، قد تصبح بعد ذلك من حاجات الكفاية بالنسبة له. ومن هنا فإنه يجب أن يكون تقسيم الحاجات محل دراسة مستمرة، من جانب القائمين على السياسة الاقتصادية للمجتمع، حتى تتمكن ـ دائماً ـ من تخصيص عناصر الانتاج، بالشكل الذى يخدم متطلبات النمو الاقتصادى.

ثالثا : أن هذا التقسيم ليس فاصلاً، بحيث يمكن التمييز بين مكونات كل قسم من الأقسام بصورة حادة. ولكنه متداخل ـ إلى حد ما، إذ توجد بعض الحالات الحدية، التى يصعب تصنيفها، ويصبح ذلك من اختصاص السياسة الاقتصادية فى المجتمع. وبالاضافة إلى ذلك فإن الضمير المسلم والتكافل بين المسلمين تعتبر من العوامل التى تضمن تصحيح تلك الأوضاع، التى قد لاتتمكن السياسة الاقتصادية للمجتمع من تداركها.

٣ ـ خصائص الحاجات فى الاسلام :

إن إدراك النظام الاشتراكى للدور المؤثر للحاجات فى تطور المجتمع، جعله يوليها قدراً كبيراً من الدراسة والتحليل. ولقد قام، بالفعل، بتحديد بعض الخصائص الهامة للحاجات. والنظام الاشتراكي ـ فى نظرته للحاجات ـ يستند إلى الفلسفة الماركسية ـ اللينينية كما أنه يسعى إلى الاستفادة بها بالشكل الذى يوجه تطور المجتمع الاشتراكي نحو الشيوعية، ولذلك فإن فهمه لهذه الخصائص جاء متحيزاً وغير صادق. لكن نظرة الاسلام إلى حاجات الانسان تستند إلى المعرفة

الصحيحة بحقيقتها، ولذلك تصبح خصائصها أكثر صدقاً وتوفيقاً، الأمر الذى يسهم فى التوجيه الصحيح للنشاط الاقتصادي للمجتمع. ونحاول ـ فيما يلى ـ تحديد أهم خصائص الحاجات فى الاسلام، وأثرها على سير النشاط الاقتصادى للمجتمع المسلم.

١/٣ : تجانس هيكل الحاجات فى الاسلام

من أهم مايصادفنا عند محاولة تحديد خصائص الحاجات فى الاسلام، هو مسألة تجانس حاجات المجتمع المسلم. ويتوقف هيكل الحاجات فى أي مجتمع ـ إلى حد كبير ـ على التكوين الطبقي لهذا المجتمع. فبالتعريف تعيش كل طبقة، فى المجتمع، ظروفاً اقتصادية واجتماعية وثقافية.. الخ، غير الظروف التى تعيشها غيرها من الطبقات فى نفس المجتمع. ولذلك فإنه من الطبيعى أن يكون لكل طبقة نظام حياة متميزة و ـ بالتالى ـ نمط حاجات خاص بها، يحدد مختلف حاجاتها. وتكون أنماط الحاجات داخل المجتمع الواحد، هيكل الحاجات فى هذا المجتمع. وعلى قدر حدة التركيب الطبقى، للمجتمع تتباين أنماط الحاجات فيه، وتتحدد ـ بالتالى ـ درجة تجانس هيكل حاجاته.

فعلى سبيل المثال يبلغ التكوين الطبقي أقصاه فى النظام الرأسمالي، حيث يتكون المجتمع من عدة طبقات وفئات، تتصارع على ثمار النشاط الاقتصادي له. وتكون الغلبة ـ بطبيعة الحال ـ لطبقة ملاك وسائل الانتاج، التى تتمكن من الاستحواذ على النصيب الأوفر من الدخل والثروة القوميين. ويعكس ذلك تفاوتاً صارخاً، فى الظروف الاقتصادية لمختلف طبقات المجتمع الرأسمالي. ويصدق نفس القول على الظروف الاجتماعية والثقافية.. الخ. ويؤدي هذا التفاوت إلى تباين أنماط حاجات مختلف طبقات المجتمع الرأسمالي، وعدم تجانس هيكل حاجاته ـ بالتالى.

ويسعى النظام الاشتراكى لالغاء النظام الطبقي، عن طريق توسيع الطبقة العاملة على حساب الطبقات الأخرى. وبغض النظر عن الآثار السيئة التى تترتب على ذلك، فإنه يعنى أن المجتمع يتكون من طبقة واحدة هي الطبقة العاملة. ويعنى هذا وجود نمط وحيد للحاجات داخل المجتمع الاشتراكى. وتجانس هيكل الحاجات فيه - بالتالى . ويتصور الفكر الماركسى - اللينينى أن اشباع الحاجات الترفية يسهم فى رفع مستوى المعيشة، ولذلك يعترف النظام الاشتراكى بها ولايرى مانعاً فى اشباعها.

أما الاسلام فينظر للمجتمع، بكل فئاته وطوائفه، على أنه كل متآخ، متحاب متآلف، يحافظ كل عضو فيه على مشاعر الآخرين، ويسعى كل أفراده إلى النهوض به. فيقول سبحانه وتعالى: ﴿**إنما المؤمنون إخوة**﴾ الحجرات/ ١٠ ويقول الرسول ﷺ «مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»(٢٦) «لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخية مايحب لنفسه» (٢٧)، «لاضرر ولاضرار»(٢٨) «المسلم أخو المسلم لايظلمه. . . ، كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه»(٢٩).

ويعنى هذا على الصعيد الاقتصادى انتفاء قيام علاقات الظلم داخل المجتمع المسلم. فيحصل كل فرد على نصيب عادل من الدخل القومي. كذلك فإن المؤسسات والقيم الاسلامية تعمل باستمرار، على توزيع الدخل القومي فى صالح الفئات الفقيرة. فبيت المال يجيز لكل فرد أن يأخذ منه حتى تتحقق له الكفاية. كما أن القيم الاسلامية، مثل الانفاق فى سبيل الله وبر الوالدين وصلة القربى وصلة الجار. . الخ، تعمل فى ذات الاتجاه. ومعنى هذا عدم وجود فوارق اقتصادية شاسعة داخل المجتمع المسلم، الأمر الذى يعنى تقارب الظروف الاقتصادية لمختلف فئاته وتقارب انظمة حياتهم وأنماط حاجاتهم - بالتالى.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يقوم الاسلام بتدعيم الروابط بين كافة أفراد

المجتمع وتوثيق صلاتهم، وذلك من خلال الفرائض الاسلامية مثل الصلاة فى المسجد والزكاة والحج . . . ، ومن خلال القيم الاسلامية، مثل التزاور والتراحم والاهتمام بأمر المسلمين وصلة الرحم وصلة القربى . . . الخ ، ولاشك فى أن توثيق الروابط بين أفراد المجتمع يسهم، بشكل واضح ، فى تقريب أنظمة حياتهم، ويؤدى - بالتالى - إلى التقريب بين أنماط حاجاتهم .

وهكذا، نجد أن الاسلام يقوم بالتقريب بين أنماط حاجات المجتمع ، عن طريق تقريب الظروف الاقتصادية والاجتماعبة والثقافية . . التى يعيشها أفراد المجتمع . وبذلك يمكن القول بأن هيكل حاجات المجتمع المسلم يتكون من أنماط متقاربة للحاجات أو أنه «هيكل متجانس» . وفى كلمات أخرى، يمكن القول بأن حاجات المجتمع المسلم ذات طبيعة متجانسة . إلا أنه تجب الاشارة إلى أننا لانقصد بتجانس هيكل حاجات المجتمع المسلم التطابق التام بين كافة أنماط الحاجات فيه، وإنما نقصد به مجرد التقارب بينها . فالاسلام لايقر المساواة المطلقة ولايسعى لها، وإنما يقوم بمجرد تقريب ظروف مختلف أفراد المجتمع وفئاته وبين أنماط حاجاتهم - بالتالى .

وبالاضافة إلى الآثار الاجتماعية والنفسية الطيبة التى تنتج عن تجانس هيكل حاجات المجتمع المسلم والتى تسهم فى الحفاظ على تماسك المجتمع المسلم ودعم وحدته، يؤدى تجانس هيكل الحاجات إلى نتائج اقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية . فتجانس هيكل الحاجات يعنى سهولة التعرف على هذه الحاجات وحصرها، إذ إنها تصبح محدودة، إذا ماقورنت بحاجات مجتمع آخر هيكل حاجاته غير متجانس . وسهولة التعرف على حاجات المجتمع وحصرها تسهل عملية تخصيص موارد الانتاج المملوكة للمجتمع، بين مختلف فروع الانتاج، كما أنه يسهم - إلى حد ما - فى تحقيق كفاءة تخصيص هذه الموارد ، نتيجة تركزها فى عدد محدود من فروع الانتاج الكبيرة، بدلاً من بعثرتها على فروع انتاجية أقل حجماً

وأكثر انتشاراً وأقل أهمية للمجتمع.

٣/ ٢ : تكامل «الطبيعة الموضوعية» و «الطبيعة الشخصية» للحاجات فى الاسلام

بينا أن الحاجات، فى الاسلام، تنطلق من مطالب محددة تجاه عناصر الانتاج، تتولد عن الحرص على إنماء طاقات الانسان. معنى هذا أن ظهور الحاجات أمر لازم، ولايمكن التغاضى عنه بصدد إنماء طاقات الانسان. ويكشف هذا عن «الطبيعة الموضوعية» للحاجات، التى تفسر ظهور الحاجات بأسباب موضوعية لايمكن تجاهلها. والطبيعة الموضوعية للحاجات فى الاسلام هى أهم مايميز الحاجات الحقيقية للمجتمع، التى يلزم اشباعها لانماء طاقاته عن غيرها من الرغبات والنزوات. وهنا يظهر المغزى من وراء إبراز الطبيعة الموضوعية للحاجات فى المجتمع المسلم، إذ إنه يؤدى إلى قصر مفهوم الحاجات فى الاسلام على الحاجات الحقيقية المجتمع، ويجعلها ـ وحدها ـ محل اعتبار السياسة الاقتصادية فى المجتمع المسلم.

والحاجات وإن كانت عبارة عن مطالب تتولد من الحرص على إنماء طاقات الانسان، إلا أن الأفراد هم الذين يدركونها ويقومون بالتعبير عنها فى صورة محددة. لكن الأفراد يختلفون اختلافاً واسعاً، فيما بينهم، من حيث أذواقهم وأمزجتهم وكيفية حكمهم على الأمور وتقديرهم لها. ويرجع هذا الاختلاف إلى عوامل كثيرة، منها: العوامل التربوية والتعليمية والثقافية، بالاضافة إلى العوامل الوراثية والاجتماعية.. الخ. والنتيجة هي أن يأتي تعبير الأفراد عن نفس المطالب، تعبيراً مختلفاً من فرد إلى آخر. ويكشف هذا الاختلاف بين الأفراد فى التعبير عن مطالبهم عن «الطبيعة الشخصية» للحاجات. ومن الطبيعى أن تأتى الطبيعة الشخصية للحاجات فى حدود الطبيعة الموضوعية لها. ولذلك يمكن القول إن الطبيعة الشخصية للحاجات تعكس الطبيعة الموضوعية لها.

والاسلام يعترف باختلاف الأفراد فى التعبير عن مطالبهم ويقره . فيقول ابن عباس: «كل ماشئت، والبس ماشئت، ومأأخطأتك اثنتان سرف أو مخيلة»(٣٠) معنى هذا أن الفرد يمكن أن يعبر عن حاجاته بالصورة التى يراها. لكن الفرد، فى تعبيره عن مطالبه، قد يتعدى اللازم، فيأتى تعبيره غير مطابق لمطالبه، وتخرج الطبيعة الشخصية للحاجات عن وظيفتها التى تتمثل فى التعبير عن الطبيعة الموضوعية لها. ولذلك فإن الاسلام يقيد الفرد فى هذا الصدد، بما يكفل حصره فى مجرد التعبير الصادق عن مطالبه، وذلك باستنكار مظاهر السلوك التى تجنح به عن ذلك مثل الخيلاء والاسراف.. الخ.

والمغزى الذى نرمى إليه من ابراز الطبيعة الشخصية للحاجات هو الكشف عن مثلب يمكن أن يكون سبباً مباشراً لتفاقم غير مستحب فى حاجات المجتمع، مصدره سوء تعبير الأفراد عن مطالبهم. فتعدد الحاجات فى الاسلام يجب أن يكون بالقدر اللازم، الذى يعكس ظروف المجتمع. ويرجع سوء تعبير الأفراد عن مطالبهم إلى القصور فى النواحى التربوية والتعليمية والتثقيفية... الخ ، فى شخصية الفرد . كذلك فإن ابراز الطبيعة الشخصية يوضح لنا أهمية الاحتكام إلى نظم التربية والتعليم والتثقيف ـ المستمدة من الاسلام، والتى تقوم بغرس القيم والمبادىء الاسلامية فى شخصية المسلم ، بحيث يأتى تقديره للأمور ومنها تعبيره عن مطالبه، موضوعيا، بعيدا عن النعرات الشخصية مثل الخيلاء والتقليد الأعمى وحب التميز ... الخ .

وهكذا، فإن مبادىء الاسلام التى تنظم إدراك الفرد للحاجات والتعبير عنها، تعترف بوجود طبيعتين متلازمتين للحاجات، وهما الطبيعة الموضوعية والطبيعة الشخصيةلها. وتدلنا هذه المبادىء ـ أيضاً ـ على عدم وجود أى تضارب لهاتين الطبيعتين. بل على النقيض من ذلك، نجدهما مكملين لبعضهما البعض. فالطبيعة الموضوعية تفسر نشأة الحاجات، بينما تتولى الطبيعة الشخصية مهمة

إدراكها والتعبير عنها، بحيث تأتى حاجات المجتمع معبرة ـ بصدق ـ عن حاجاته الحقيقية. وينحصر ـ نتيجة لذلك ـ استخدام امكانيات المجتمع المسلم فى تلك المجالات التى تؤدى إلى إنماء طاقاته.

٣/٣ : الطبيعة الانمائية بالنسبة للموارد

إن عملية إشباع الحاجات، من حيث أثرها على المتاح للمجتمع من الموارد الانتاجية، يمكن النظر إليها من ناحيتين. فمن ناحية يعنى إشباع الحاجات استخدام قدر من عناصر الانتاج، ويعكس ذلك «الطبيعة المجددة» للحاجات، بالنسبة للمتاح للمجتمع من موارد الانتاج. ومن الناحية الأخرى، يؤدى إشباع الحاجات، من خلال إنماء طاقات المجتمع، إلى إنماء المتاح له من موارد الانتاج. ويعكس هذا «الطبيعة المجددة» للحاجات، بالنسبة للمتاح له من موارد الانتاج. والاعتراف بكل من الطبيعة المبددة والطبيعة المجددة للحاجات، بالنسبة للمتاح من موارد الانتاج، أمر ليس محل بحث فى أى نظام اقتصادي.وتنحصر المفاضلة بين النظم الاقتصادية، فى هذا الصدد، فى كيفية تنظيمها لكل منهما والأثر النهائي لهما، فى كل من هذه النظم.

ويسلك الاسلام مسلكاً متميزاً، فى اعترافه بالحاجات. فكما سبق أن بينا، يقتضى اعتراف الاسلام بالحاجات توافر شرطين. الشرط الأول هو توافر الطبيعة الموضوعية للحاجات، بحيث تكون الحاجات انعكاساً صادقاً لظروف المجتمع. والشرط الآخر هو أن يأتى تعبير الأفراد عن حاجاتهم بالشكل الذى يتطلبه إنماء طاقات المجتمع. ويؤدى تفاعل هذين الشرطين، مع بعضهما البعض، إلى استبعاد أى اسراف فى استخدام موارد الانتاج. والنتيجة هى أن تأتى الطبيعة المبددة للحاجات فى أضيق نطاق ممكن.

كذلك رأينا أن الاسلام يقصر مفهوم الحاجات على تلك المطالب اللازمة لانماء

طاقـات المجتمـع، كما يقوم بترتيب الحاجات حسب درجة الحاحها لانماء هذه الطاقات. والنتيجة المنطقية لذلك هى أن إشباع الحاجات، فى المجتمع المسلم، يؤدى إلى إنماء المتاح، للمجتمع، من موارد الانتاج بأفضل شكل ممكن، وهذا يعنى أن الطبيعة المجددة للحاجات، فى المجتمع المسلم، تكون فى أوسع نطاق ممكن لها.

وباختصار، يقوم الاسلام بحصر الأثر السلبي (الطبيعة المبددة) للحاجات فى أضيق نطاق ممكن، فى حين أنه يقوم باطلاق الأثر الايجابى (الطبيعة المجددة) لها إلى أوسع نطاق ممكن. لذلك يأتى الأثر النهائي للحاجات على المتاح للمجتمع من موارد الانتاج فى المجتمع المسلم، عند أعلى مستوى ممكن له، ويعنى هذا ـ بلاشك ـ الإنماء المستمر للمتاح للمجتمع من موارد الانتاج.

٤ : أثر تكييف الحاجات فى الاسلام على النمو الاقتصادى

يمكن التعرف على أثر تكييف الاسلام لمفهوم الحاجات على النمو الاقتصادى للمجتمع المسلم من خلال عقد مقارنة بين نمط تخصيص موارد الانتاج كما يجرى فى النـظم الـوضعية، مع ذلـك النمط الذى يمليه مفهوم الحاجات وترتيبها فى المجتمع المسلم. ونستعين فى ذلك بمفهوم، نطلق عليه «المقدرة الاشباعية للناتج القومى»، الذى نحصل عليه عن طريق ترجيح مكونات الناتج القومى حسب أهمية كل سلعة من السلع المنتجة، بالنسبة لاشباع حاجات الانسان وإنماء طاقاته.

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
القطاع	السعر	الانتاج وضع أصلى	قيمة نقدية	أوزان الترجيح	قيمة اشباعية وضع أصلى	انتاج وضع جديد	قيمة اشباعية وضع جديد
الكفائى	١	١٠	١٠	١	١٠	٢٠	٢٠
الكمالى	١	١٠	١٠	٠,٥	٥	١٠	٥
الترفى	١	١٠	١٠	-	-	-	-
إجمالى			٣٠		١٥		٢٥

ويمكن توضيح هذه الفكرة من خلال مثال مبسط، مبين فى الجدول السابق. فنفترض أن المجتمع ـ محل الدراسة ـ لديه ٣٠ وحدة موارد، يقوم باستخدامها فى ثلاثة قطاعات انتاجية، هى القطاع الكفائى، القطاع الكمالى ثم القطاع الترفى. ثم لنفترض أن أسعار منتجات هذه القطاعات هى : ١ ، ١ ، ١ وأنه قد تم تخصيص الموارد بين هذه القطاعات بالتساوى بحيث حصل كل قطاع على ١٠ وحدات موارد استخدمها ـ فرضاً ـ فى انتاج ١٠ وحدات سلعة. ثم لنفترض ـ أيضاً ـ أن أهمية السلع المنتجة كانت: ١ ، ٥, ، صفر ـ على التوالى. فإذا قمنا بحساب المقدرة الاشباعية للناتج القومي حسب هذا النمط من التخصيص، نجد أنها تساوي ١٥ وحدة، كما يبينها العمود(٦) بالجدول المشار إليه. إلا أنه من الواضح أن المقدرة الاشباعية للناتج القومى يمكن زيادتها عن طريق اعادة تخصيص الموارد بالشكل الذى يعكس أهمية السلع المنتجة. ولنفترض أن المجتمع فى حاجة إلى ٢٠ وحدة من سلع الكفاية تستلزم استخدام ٢٠ وحدة موارد وإلى ١٠ وحدات من السلع الكمالية يستلزم استخدام ١٠ وحدات موارد وبذلك لايتبقى لديه موارد لانتاج مواد الترف. وحسب النمط الجديد للتخصيص تصبح القيمة الاشباعية للناتج القومي ٢٥ كما هو مبين بالجدول السابق، أى بزيادة نسبتها ٦٧٪. ومايقال عن الناتج القومي يقال ـ أيضاً ـ عن نمو الناتج القومي.

والنتيجة، هى أن الالتزام بترتيب الحاجات فى الاسلام يؤدي إلى حصر النشاط الاقتصادي للمجتمع ونموه، فى تلك المجالات التى تلزم لاشباع الحاجات الحقيقية له، وتؤدى إلى زيادة القدرة الاشباعية للناتج القومي التى تعنى زيادة قدرة موارد الانتاج المتاحة للمجتمع على إشباع قدر أكبر من حاجاته، وتعنى ـ أيضاً ـ إنماء طاقاته بشكل أفضل.

ولقد استخدمنا فكرة الأوزان النسبية السابقة للتدليل على أن الالتزام بالمفهوم الإسلامي للحاجات وترتيبها بالشكل الذى حددناه، يؤدى إلى استخدام موارد

المجتمع فى إشباع حاجاته الحقيقية بشكل أفضل، لكنه ، عملياً، يتم تخصيص الموارد، فى الاقتصاد الإسلامى ، عن طريق السوق الاسلامية ومن خلال تحركات الأسعـار. والسوق الاسلامية تتميز بوجود مجموعة من الضوابط تضمن الالتزام بالترتيب السابق للحاجات وتجعل النشاط الاقتصادى للمجتمع المسلم ينصب على إشباع حاجاته الحقيقية فقط وهذه الضوابط قد تكون ضوابط ذاتية تنبع من ضمائر الأفراد أو ضوابط إجتماعية تصدر عن الدولة .

وعـلى جانب الـطلب تضمن الضوابط السابقة أن تنحصر مهمة الطلب فى التعبـير عن الحاجات الحقيقية للمجتمع مع الالتزام بالترتيب الذى أخذنا به . والقاعدة الأساسية، فى هذا، هي أن الفرد المسلم يبدأ باشباع حاجات الكفاية عنده، وأنه لن يفكر فى إشباع حاجاته الكمالية إلا بعد أن يكون كل فرد فى المجتمع قد تمكن من إشباع حاجات الكفاية . معنى هذا أن الطلب على سلع الكفاية، فى المجتمع المسلم، سوف يستغرق حاجات الكفاية لكل أفراد المجتمع . وبعد هذا يأخذ الطلب على السلع الكمالية فى الظهور. ولاتشهد السوق الاسلامية طلباً على مواد الترف .

إلا أنه تجب ملاحظة أن الالتزام بالترتيب السابق للحاجات يشترط توافر النمط الملائم لتـوزيع الـدخـل القومى . وهذا مايفعله الاسلام عند تنظيمة للنشاط الاقتصادى ـ إذ يتم توزيع الدخل فى المجتمع المسلم بحيث يحقق كل فرد كفايته . ونمط توزيع الـدخـل يعتـبر أحد ظروف الطلب، ويؤدى تغيره إلى تغير (دالة) الطلب . ويعتبر هذا سبباً إضافياً لزيادة الطلب على سلع الكفاية وتلاشى الطلب على مواد الترف فى المجتمع المسلم .

لكن السعي وراء المزيد من الربح قد يدفع المنظمين إلى محاولة التأثير فى جانب الطلب و ـ بالتالى ـ فى نمط تخصيص الموارد لصالح مواد الترف، وذلك عن طريق التأثير فى أذواق المستهلكين من خلال حملات مكثفة للدعاية والاعلان ـ كما هو

الحال فى السوق الرأسمالية. لكن توافر الضوابط الذاتية والاجتماعية فى السوق الاسلامية يحول دون هذا، ويضمن التزام المنظمين بمفهوم الحاجات وترتيبها فى الاسلام ويجعلهم يقصرون استخدام الموارد التى فى حوزتهم على إشباع الحاجات الحقيقية.

نخلص مما تقدم إلى أن توافر الضوابط الذاتية والاجتماعية اللازمة فى المجتمع المسلم يجعل السوق الاسلامية ـ على جانبي الطلب والعرض تلتزم بمفهوم الاسلام للحاجات وترتيبه لها. ولقد رأينا أن هذا الالتزام يؤدى إلى استخدام المتاح من موارد المجتمع فى اشباع حاجاته الحقيقية بأفضل شكل.

وهكذا يتضح أن التكييف الاسلامى لمفهوم الحاجات يساهم فى جعل النشاط الاقتصادي للمجتمع ونموه يأتيان فى الاتجاه الصحيح ـ الذى يتمثل فى قصر استخدام الموارد المتاحة فى إشباع الحاجات الحقيقية للانسان. كذلك تؤثر نظرة الاسلام إلى الحاجات على النمو الاقتصادي للمجتمع، من خلال إنماء المتاح للمجتمع من الموارد. فأخذ المجتمع المسلم بالترتيب السابق للحاجات يضمن تحقيق حد الكفاية لكل فرد فى المجتمع. ويعنى هذا ـ ببساطة ـ أن يصبح كل فرد فى المجتمع قادراً على العمل والمشاركة الفعالة فى نشاط المجتمع. أى أن تطبيق قاعدة ضمان حد الكفاية فى المجتمع الاسلامي يؤدى إلى زيادة المتاح من عنصر العمل ورفع انتاجيته. وتتضح هذه الفكرة إذا ما رجعنا إلى ما أشرنا إليه من قبل من أنه يسبب افتقار النظام الرأسمالي إلى مثل هذه القاعدة، فان نسبة كبيرة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون دون مستوى الفقر، ولايقدرون ـ بالتالى ـ على الاسهام الفعال فى نشاط المجتمع.

كذلك تجب ملاحظة أن ترتيب الحاجات فى الاسلام لايسرى على «الحاجات الفردية» التى يقوم الأفراد بالتعبير عنها وإشباعها بوسائلهم الذاتية، فحسب، وإنما يسرى ـ أيضاً ـ على الحاجات الجماعية التى تتولد عن الجماعة أو التى لايمكن

إشباعها الا بشكل جماعي . فيمكن ـ إذن ـ تقسيم الحاجات الجماعية إلى حاجات كفـاية يتعين إشباعها وحاجات كمالية يمكن إشباعها وإلى رغبات ترفية لايجوز إشباعها. والتزام الدولة ـ باعتبارها ممثلة للمجتمع ـ بالترتيب السابق يحرم عليها الكثير من ضروب الانفاق التى تمثل انفاقاً ترفيا، مثل الانفاق على المشروعات المـظهرية والمبانى الفخمة ووسائل الانتقال الفاخرة. . الخ. ومما لاشك فيه أن ضروب الانفاق السابقة لاتقابلها حاجات حقيقية للمجتمع، ولكن رغبات ترفية يتعـين عدم إشبـاعها. وبذلك يمكن تحويل الأموال التى كانت تخصص لهذه الأغـراض إلى إشباع الكثير من الحاجات الحقيقية للمجتمع، مثل الحاجة إلى الطرق والترع وشبكة المواصلات ووسائل الصرف. . الخ. وهذه كلها حاجات يؤدى إشبـاعهـا إلى إنـماء المتـاح لدى المجتمـع من أمـوال الجماعة (رأس المال الاجتماعي)، وهى تشكل قسماً هاماً من الموارد الرأسمالية للمجتمع.

وفى المثال السابق افترضنا أنه بعد الامتناع عن الاستهلاك الترفي فسيتحول ـ بأكمله ـ إلى الاستهلاك الكفائى. وبذلك يظل الاستهلاك، فى مجموعه، ثابتاً.

ومن الواضح أنه لم يُقصد بهذا الفرض إلا التبسيط. وفى الواقع يكون من المتوقع أن قدراً كبيراً من الاستهلاك الترفي سيتحول إلى فائض فى الدخل يمثل ادخاراً يضيفـه الأفـراد إلى مدخـراتهم السابقة. ويعنى هذا انخفاض الاستهلاك، فى مجمـوعه، وزيادة الادخار من نفس الدخل . كذلك تجب ملاحظة أن الالتزام بمفهـوم الحـاجـات وتـرتيبها فى الاسلام يؤدى ـ كما رأينا ـ إلى اشباع حاجات المجتمع، بشكل أفضل. ويعنى هذا ـ فيما يعنى ـ زيادة المقدرة الانتاجية للأفراد على العمـل والكسب وتحقيق دخل أكبر ـ بالتالى، الأمر الذى يساهم فى زيادة مدخرات الأفراد. وهكذا يتضح أن تكييف الحاجات فى الاسلام يؤدى إلى زيادة مدخرات الأفراد. والمعتاد أن يقوم الأفراد بتحويل هذه المدخرات إلى استثمارات، تتمثل فى مشروعات انتاجية فى مجال الزراعة (مثل احياء الموات. . .) والصناعة

والتجارة . . الخ . ويؤدى هذا ـ بلا شك ـ إلى زيادة المتاح لدى المجتمع من الموارد الانتاجية .

وبصفة عامة ، فقد رأينا أن الاسلام فى تنظيمه لأثر اشباع الحاجات على المتاح من الموارد للمجتمع يجعل الجانب المجدد يفوق الجانب المبدد . والنتيجة هى أن الأثر النهائى لاشباع الحاجات هو إنماء المتاح من الموارد ، باستمرار .

يتضح ، مما تقدم ، أن تكييف الحاجات فى الاسلام ، يؤدى إلى زيادة المتاح من موارد الانتاج . ومن المعروف أن المتاح من موارد هو أحد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ، فزيادة المتاح منها يؤدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى . معنى ذلك أنه من خلال معالجة الاسلام لمفهوم الحاجات يتمكن المجتمع المسلم من تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي . ومن رأينا أن المتاح من موارد الانتاج ـ عن هذا الطريق ـ يزيد بدرجة ملحوظة ، ولذلك فإن الزيادة المتوقعة فى معدل النمو ـ نتيجة لذلك ـ تكون زيادة كبيرة .

نخلص ، مما تقدم ، إلى أن تكييف الحاجات فى الاسلام يؤثر فى النمو الاقتصادي للمجتمع عن طريقين :

الأول : عن طريق التأثير فى اتجاه النمو الاقتصادي ، بحيث يصبح هيكل الناتج القومي و ـ بالتالى ـ هيكل النمو الاقتصادي متطابقاً مع هيكل الحاجات الحقيقية للمجتمع ، الأمر الذى يمكن من اشباع قدر أكبر من حاجاته الحقيقية من نفس القدر المتاح من موارد الانتاج ،

الآخر : عن طريق التأثير فى المتاح للمجتمع من موارد الانتاج ، فزيادة المتاح من هذه الموارد تمكن المجتمع من تحقيق معدل أعلى للنمو الاقتصادى .

خلاصة :

يمكن ايجاز نتائج الدراسة السابقة فيما يلى :

(١) للاسلام نظرة متميزة فى تنظيم النشاط الاقتصادي ، تتصف بالحكمة لأنها من إبداع الله سبحانه وتعالى، ويصدق هذا القول بالنسبة لمفهوم الحاجات فى الاسلام .

(٢) تتضح حكمة الاسلام فى نظرته للحاجات من ربطها بفكرة عمارة الأرض - الوظيفة الأساسية للانسان فى الحياة . فالاسلام يقرن اعترافه بالحاجات بإنماء الطاقات اللازمة بعمارة الأرض كما يرتبها حسب درجة الحاحها من هذه الناحية .

(٣) إن الالتزام بمفهوم الحاجات وترتيبها فى الاسلام ، بالشكل الذى بيناه ، يضمن استخدام المتاح للمجتمع من موارد الانتاج فى اشباع حاجاته الحقيقية وإنماء طاقاته بأفضل شكل ممكن . ونتيجة لهذا يأتى النمو الاقتصادي ، للمجتمع المسلم فى الاتجاه الصحيح وبأعلى معدل .

(٤) إن الالتزام بمفهوم الحاجات وترتيبها فى الاسلام يعتبر تداعياً طبيعياً للضوابط الذاتية والاجتماعية التى يتضمنها الاسلام . ويدل هذا على أهمية الاحتكام إلى مبادىء التربية الاسلامية كما يبين ضرورة اضطلاع الدولة الاسلامية بدورها فى ضبط مظاهر سلوك الأفراد طبقاً لاحكام الشريعة الاسلامية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،

الهوامش

١ ـ رواه مسلم والنسائى عن ابى سعيد. انظر الحسنى، عبدالله بن الصديق، «**الكنز الثمين فى أحاديث سيد المرسلين**»، مطبعة السعادة، القاهرة، طبعة أولى، حديث رقم ٧٩٦، ص ١٢٢.

٢ ـ رواه أحمد فى مسنده، والدار قطنى فى سننه، والترمذى عن أنس رضى الله عنه، المرجع السابق، حديث رقم ٣٤١٣، ص ٥٢٧.

٣ ـ رواه الطبرانى فى المعجم الكبير عن أم سلمة، المرجع السابق حديث رقم ٣٣٥٣، ص ٥١٨.

٤ ـ أنظر **لسان العرب**.

٥ ـ انظر **لسان العرب**.

٦ ـ **رواه البخارى فى صحيحه، كتاب اللباس، انظر صحيح البخارى** (كتاب الشعب) دار ومطابع الشعب، الجزء السابع، ص ١٨٢.

٧ ـ انظر : خلاف ، عبدالوهاب **علم أصول الفقه**، مكتبة الدعوة الاسلامية، شباب الأزهر، ص ١٩٧، وكذلك الغزالى أبوحامد، «**المستصفى من علم الأصول**»، تحقيق محمد مصطفى أبوالعلا، مكتبة الجندى، ص ٢٥٠.

٨ ـ انظر على سبيل المثال: الروبى، ربيع محمود «**الاقتصاد الاسلامى والنظم الاقتصادية المعاصرة**»، جامعة الأزهر، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م، ص ٥٣٣.

٩ ـ انظر : الغزالى ، أبوحامد ، مرجع سابق، ص ٢٥١.

١٠ ـ انظر على سبيل المثال: خلاف، عبدالوهاب، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

١١ ـ مرجع سابق.

١٢ ـ رواه مسلم فى صحيحه عن ابى هريرة، كتاب البر والصدقة والآداب، فضل عيادة المريض. انظر: النووى، أبوزكريا محى الدين: **صحيح مسلم بشرح النووى**» (كتاب الشعب) ، تحقيق واشراف عبدالله أحمد أبوزينه، الشعب، المجلد الخامس، ص ٤٣٣.

١٣ ـ رواه البخارى فى الأدب المفرد، والطبرانى فى المعجم الكبير، والحاكم فى المستدرك، والبيهقى فى السنن، عن ابن عباس رضى الله عنهما ـ انظر الحسنى، مرجع سابق، حديث رقم ٣١٥٣ ص ٤٨٩.

١٤ ـ رواه أحمد فى مسنده، تحقيق أحمد شاكر، تحت رقم ٤٨٨٠، نقلا عن سيد قطب، انظر قطب، سيد «**العدالة الاجتماعية فى الاسلام**»، الطبعة (الشرعية) السابعة، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م ص ٧٧.

١٥ ـ انظر ، على سبيل المثال عبدالوهاب خلاف، المرجع السابق، ص ٢٠٨.

١٦ ـ لتفصيل أكثر أرجع إلى القرضاوى، يوسف «**فقه الزكاة دراسة مقارنة لاحكامها وفلسفتها فى ضوء القرآن والسنة**». الجزء الثانى، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م. ص ٥٦٣ ومابعدها، وكذلك يوسف، يوسف إبراهيم، «**استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية فى الاسلام** (المنهج الاسلامى فى التنمية)» موسوعة الاقتصاد الاسلامى(٢) من مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية، ١٤٠١ هـ ـ ص ٢٨٣ ومابعدها.

١٧ ـ تشير المصادر الاحصائية لكافة الدول الرأسمالية إلى وجود فروق شاسعة فى توزيع الدخل القومى، ومايترتب على ذلك من وجود نسبة كبيرة من السكان دون مستوى الفقر. والاحصائية التالية توضح ذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أغنى الدول الرأسمالية على الاطلاق.

تطور عدد الذين يعيشون دون مستوى الفقر فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٩٥٩ ـ ١٩٧٥م.

السنة	عدد السكان (بالمليون)	النسبة المئوية
١٩٥٩	٣٨,٦٨٢	٢٢,١٪
١٩٦٩	٢٧,١٢٥	١٣,٧٪
١٩٧٥	٢٣,٩٩١	١١,٤٪

Statistical Abstract of the United States, U.S. Department of Commerce, 1978, P.455

المصدر :

١٨ ـ انظر القرضاوى، مرجع سابق، ص ٥٤٤ ومابعدها.

١٩ ـ رواه الترمذى عن سعد، انظر: الحسنى، مرجع سابق، حديث رقم ٦٩٥، ص ١٠٥.

٢٠ ـ انظر : الخولى، البهى «**الثروة فى ظل الاسلام**» **الطبعة الثانية، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م، ص ١٧١.**

٢١ ـ **انظر : الطنطاوى، على الطنطاوى، ناجى «أخبار عمر وأخبار عبدالله بن عمر**، دار الفكر، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٣ م ص ١٢٣.

٢٢ ـ رواه مسلم فى صحيحة، كتاب فضائل الصحابة رضى الله عنهم، باب من فضائل الاشعريين رضى الله عنهم. انظر «**صحيح مسلم**» مرجع سابق، المجلد الخامس، ص ٣٧٠.

٢٣ ـ رواه أحمد فى مسنده. انظر قطب، سيد «**العدالة الاجتماعية فى الاسلام**» مرجع سابق ص٧٧.

٢٤ ـ انظر فى تفصيل ذلك: الخولى البهى، مرجع سابق، ص ١٧٩

٢٥ ـ انظر: «**نهج البلاغة**» جمع الشريف الرضى، شرح الامام محمد عبده، دار المعرفة، بيروت، الجزء الرابع، ص ٧٨.

٢٦ ـ رواه أحمد فى مسنده، ومسلم عن النعمان بن بشير رضى الله عنه. أنظر: الحسنى، مرجع سابق، حديث رقم ٣٣٥٤، ص ٥٣٣.

٢٧ ـ رواه أحمد فى مسنده، ومسلم والبخارى باتفاق، والترمذى والنسائى وابن ماجه أنظر: المرجع السابق، حديث رقم ٤٤٣١، ص ٦٥٣.

٢٨ ـ رواه ابن أبى شبيه فى مصنفه، والدار قطنى فى سننه عن ابن عباس، وابن ماجه عن عباده (مالك والشافعى) عنه عن عمر بن يحيى المازنى عن أبيه مرسلا. المرجع السابق، حديث رقم ٤٤١٢، ص ٦٥٦.

٢٩ ـ رواه مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه، المرجع السابق، حديث رقم ٤٠٢٨ ص ٦٠٧.

٣٠ ـ رواه البخرارى، انظر **صحيح البخارى**، مرجع سابق.

المراجع :

أولا : **القرآن الكريم والحديث** :

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ الأحاديث القدسية، جزءان ، بدون تاريخ، مكتبة المسلم، جامعة الأزهر.

٣ ـ البخارى، صحيح البخارى (كتاب الشعب)، دار ومطابع الشعب

٤ ـ الحسنى، عبدالله بن محمد بن الصديق «الكنز الثمين فى أحاديث سيد المرسلين»، مطبعة السعادة ومكتبتها، القاهرة. طبعة أولى ١٩٦٨ م.

٥ ـ المناوى، محمد عبدالرؤوف «فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير» دار المعرفة للطباعة والنشر ، طبعة ثانية، بيروت ـ لبنان.

٦ ـ النووى ، أبوزكريا محى الدين «صحيح مسلم بشرح النووى» «كتاب الشعب» تحقيق وإشراف عبدالله أحمد أبوزينه، الشعب.

ثانيا : **مراجع فقهية وعلمية**

٧ ـ الخولى، البهى «**الثروة فى ظل الاسلام**» الطبعة الثانية، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م.

٨ ـ خلاف عبدالوهاب، «**علم أصول الفقه**» مكتبة الدعوة الاسلامية، شباب الأزهر.

٩ ـ الروبى، ربيع محمود «**الاقتصاد الاسلامى والنظم الاقتصادية المعاصرة**» جامعة الأزهر، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨٢ م.

١٠ ـ الغزالى، أبوحامد «**المستصفى من علم الأصول**» تحقيق مصطفى أبوالعلا، مكتبة الجندى ، القاهرة.

١١ ـ القرضاوى، يوسف «**فقه الزكاة** ـ دراسة مقارنة لاحكامها وفلسفتها فى ضوء «القرآن والسنة» جزءان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

١٢ ـ قطب ، سيد «**العدالة الاجتماعية فى الاسلام**»، الطبعة (الشرعية) السابعة.

١٣ ـ يوسف ، يوسف إبراهيم، «استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية فى الاسلام (المنهج الاسلامى فى التنمية)» موسوعة الاقتصاد الاسلامى (٢)، مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية، ١٤٠١ هـ.

ثالثاً : **معاجم**.

١٤ ـ لسان العرب

رابعاً : **مصادر احصائية**.

Statistical Abstract of the United States, U.S. Department of Commerce, 1978,